Jordan Journal of Applied Science - Humanities Series
Applied Science Private University
2022, Vol 30(2)
e-ISSN: 2708-9126

Research Article

Continuation and interruption in the maps of alliances and regional conflicts in the Arab world: The Arab Cooperation Council and the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf: a comparative study

مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة مقارنة

Basma Tom[1*].

[1]The University of Jordan، Amman، Jordan.

ARTICLE INFO

Article history:
Received 16 Sep 2020
Accepted 07 Jan 2021
Published 01 Jan 2022

*Corresponding author:
The University of Jordan، Amman، Jordan.
Email: basma_tom@yahoo.com.

Abstract

This study aimed to compare the elements of development and completion between the Arab Cooperation Council and the Gulf Cooperation Council and study the case of Arab integration to a new human renaissance in the Arab region. The study is based on a major hypothesis that: "There is a correlation between reviving the Arab integration project in light of the current regional and international changes and finding the Arab region its way out from the crisis، and its achievement of a comprehensive human renaissance ". To study this، both the descriptive analytical approach and the comparative approach were used. The study concluded a set of results، the most prominent of which are: Arab integration and considering contemporary regional and international transformations may be possible if its obstacles are removed، especially the lack of real will in that among the ruling elites، permissiveness and external dependency، and the introduction of integration measures and the foundations of the renaissance again. Establishing an inclusive and new regional structure for which the national political units acknowledge real powers that transcend the powers of the existing nation-states، and can make important decisions، and possess the mandate in some areas، meaning that the new structure possesses legal and functional legitimacy granted to it by its constituent units.

Keywords: Arab integration - Arab Cooperation Council - Gulf Cooperation Council- The ingredients for advancement- Motives and types of integration.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة مقومات النشوء والانتهاء بين مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي، ودراسة حالة التكامل العربي كسبيل لنهضة إنسانية جديدة في المنطقة العربية. وتستند الدراسة إلى فرضية رئيسة مفادها: " هناك علاقة ارتباطية بين إحياء مشروع التكامل العربي في ظل التحولات والمتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة وخروج المنطقة العربية من أزمتها وتحقيقها نهضة إنسانية شاملة ". ولدراسة ذلك تم استخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج يتمثل أبرزها في: أن التكامل العربي وفي ظل التحولات الإقليمية والدولية المعاصرة قد يكون ممكنا إذا ما أزيلت معوقاته، وخاصة عدم توافر الإرادة الحقيقة في ذلك لدى النخب الحاكمة، والاستباحة والتبعية الخارجية. والأخذ بتدابير التكامل ومقومات النهضة من جديد. هذا وتوصي الدراسة بضرورة تأسيس

هيكل إقليمي جامع وجديد تقر له الوحدات السياسية الوطنية بصلاحيات حقيقية تجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة، ولها القدرة على صنع القرارات المهمة، وتمتلك التفويض في بعض المجالات، أي أن يمتلك الهيكل الجديد شرعية قانونية وظيفية تمنحها له الوحدات المكونة له.

الكلمات المفتاحية: التكامل العربي- مجلس التعاون العربي- مجلس التعاون الخليجي- مقومات النهوض- دوافع وأنواع التكامل.

١. المقدمة

١,١ الإطار النظري والدراسات السابقة

إن من أبرز الظواهر والأحداث الدولية التي فرضت نفسها عقب الحرب العالمية الثانية، هي ظاهرة التكتلات وخاصة الاقتصادية منها. فقد أضحى التكامل والتكتل سمة العصر وذلك في محاولة للخروج من الحيز الضيق للدولة القومية، والاتجاه نحو التوسع إلى آفاق إقليمية ودولية. وقد كان للمنطقة العربية نصيب من هذه المحاولات ابتداء من إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، ثم محاولات التكامل العربي الإقليمي في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. وقد كان منها مجلس التعاون العربي، الذي ولدت فكرة تأسيسه في الأردن عام ١٩٨٨، ليضم بالإضافة لها كل من مصر والعراق واليمن، ولينتهي فعليا بعد أشهر معدودة، قضت فيه حرب الخليج الثانية على هذه التجربة الوليدة، كاشفة حقيقة ضعفها وهشاشتها، ولتنهار عند أول هزة سياسية تتعرض لها.

وكذا تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ تشكلت كمنظمة إقليمية تتألف من ست دول هي البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات المتحدة، تأسست في ٢٥ مايو/أيار ١٩٨١، ولتقف وراء تأسيسه دوافع وأسباب اقتصادية وأمنية وسياسية، ولكن وفي ظل استمرار التوتر الإيراني - الخليجي من جهة، وتصاعد وتيرة الخلاف الخليجي- الخليجي، فإن مستقبل التماسك في مجلس التعاون الخليجي أصبح هو الآخر على المحك. هذا وقد ولّد تعثّر مشروعات التكامل العربي جدالا حول إمكانية تحقيقه بين متشائم لا يرى سوى العقبات الخارجية والداخلية التي تحول دونه، ومتفائل يرى أن فكرة التكامل هي سبيل الخروج من المأزق ودرء المخاطر، لأنه لم يتح لمجموعة متجاورة من البلدان في العالم ما أتيح ويتاح للبلدان العربية من مقومات التعاون والتكامل. وخاصة بعد مرحلة ما عرف بثورات الربيع العربي. إن إحياء مشروع التكامل العربي يعد وسيلة لتحقيق نهضة عربية تحرر الإنسان من الخوف والجوع، والأوطان من التبعية والاستباحة، ولتستكمل معها الأمة العربية دورها ورسالتها الإنسانية الخالدة.

١,١,١ الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات التي ناقشت موضوع الدراسة من جوانب متعددة، والمنشورة في كتب ومجلات متخصصة ومحكمة، وسوف يتم استعراض بعضها. دراسة (حرزلي وآخرون، ٢٠٢٠). أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي.

هدفت الدراسة إلى التعريف بالمكانة الجيواستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ تكمن إشكاليتها في إدراك دول المجلس لطبيعة التحولات والمتغيرات الإقليمية والدولية وتداعياتها على دول المجلس، والخيارات المستقبلية لها في تحقيق أمنها الإقليمي.

هذا وتوصي الدراسة بضرورة التخلي عن سياسة الاصطفافات والتحالفات المضادة التي توتر المنطقة الخليجية، وضرورة تفعيل الدبلوماسية لتسوية الأزمات الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي. دراسة (الشمري، ٢٠١٧).

سعت الدراسة إلى تتبع تأثير أبرز القضايا السياسية والعسكرية الإقليمية في العالم العربي على العلاقات الأردنية المصرية، كما سعت إلى تناول هذه العلاقات الأردنية المصرية من حيث تلك الأحداث للفترة الممتدة بين ١٩٨٢- ١٩٩١. إذ بينت الدراسة التحولات التي مرت بها هذه العلاقة بعد الإعلان عن اتفاقية كامب ديفيد، وتناقص الاتصالات واللقاءات بين الطرفين نتيجة لتباين المواقف من الاتفاقية ووصلت حد القطيعة، لتشهد بهدها انفراجا عام ١٩٨٢، أعيدت على إثره العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الطرفين عام ١٩٨٤، إذ طالبت الأردن بعودة مصر إلى منظمة المؤتمر الإسلامي. ثم ليصل تحسن العلاقات إلى حد انضمام مصر إلى مجلس التعاون العربي الذي دعت الأردن إلى تشكيله عام ١٩٨٩. ورغم أن العلاقة تأثرت سلبا إبان حرب الخليج الثانية. إلا أن الدراسة خلصت إلى أن واقع العلاقة بين الطرفين وإن شابها بعض التوتر فهي علاقة

مستمرة؛ لعدم قدرة أي منهما التخلي عن الآخر لاسيما في بعدها السياسي الخارجي. دراسة (نعمة أديب وآخرون، ٢٠١٥). التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية.

هدفت الدراسة إلى توضيح سبل إحياء مشروع التكامل العربي كوسيلة لا غنى عنها في تحقيق نهضة عربية شاملة، يكون قوامها حكما ديموقراطيا صالحا، يضمن حقوق الإنسان والعيش الكريم للإنسان العربي، كما طرحت الدراسة ضرورة توسع مشروعات التكامل لتشمل إلى جانب التكامل الاقتصادي البنى السياسية والثقافية والتربوية، لتحقيق المواطنة الكاملة في جميع الدول العربية. وتوصلت الدراسة إلى أن السبيل الوحيد لتحقيق هذه النهضة هو امتلاك مقوماتها من: إرادة مستقلة وعلم مبدع وقدرة فعلية لا وهمية، وحياة دائمة التجديد والتجدد. وأن امتلاك هذه المقومات لا يمكن امتلاكها إلا في ظل تكامل عربي فعال.

The Outlook for Arab Gulf Cooperation

هدفت دراسة Martini, et al. (2016) إلى تتبع العوامل التي تربط وتقسم دول مجلس التعاون الخليجي الست، كما عرضت النظرة المستقبلية لتطور دول مجلس التعاون الخليجي على مدى السنوات العشر القادمة، فتناولت الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية للعلاقات الخليجية، ووفرت إطارا لفهم الديناميكيات داخل دول مجلس التعاون الخليجي.

هذا وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة من أهمها: أنه لطالما حظيت دول مجلس التعاون الخليجي بفترات عالية ومنخفضة من التعاون والاحتكاك، ومن غير المرجح أن تختلف الاتجاهات الحالية والمستقبلية اختلافا كبيرا عن هذا النمط التاريخي، لكن عواقب الديناميكيات داخل دول المجلس أكبر الآن مع النشاط المتزايد لبعض الدول الأعضاء. هذا وتوصي الدراسة بعدة توصيات من أبرزها: أنه يجب على الولايات المتحدة أن تحفز بقوة أكبر شركائها في دول مجلس التعاون الخليجي لشراء أنظمة أسلحة بشكل جماعي، والتي من شأنها أن تكون بمثابة آلية لدول مجلس التعاون الخليجي لتنسيق استراتيجيات الاستحواذ الخاصة بها، وربما تتطور إلى شركاء أمنيين أكثر قدرة.

Jordan and The Rise and Fall of The Arab Cooperation Council

هدفت دراسة Ryan, C. R. (1998) إلى البحث في دور الأردن في إنشاء مجلس التعاون العربي من بدايته إلى زواله المفاجئ في ظل الاضطرابات التي واكبت اندلاع أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، وركزت الدراسة على ثلاثة عومل رئيسة في السياسة الخارجية الأردنية وهي: القلق من التهديدات الأمنية الخارجية، وضغوط السياسة الداخلية، والقيود الاقتصادية على النظام الأردني. وبينت الدراسة أن النهاية المفاجئة لتجربة مجلس التعاون العربي وإن أثبتت انتصار نظام الدولة الوستفالي، إلا أن تشكيل التحالفات مازال ممكنا لتحقيق تعاون سياسي واقتصادي هادف، ففي الوقت الذي فشل فيه هذا المجلس نجت تكتلات أخرى مثل اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي.

وما يميز هذه الدراسة: أنها تتناول جانبا ذا علاقة من خلال دراستها لواقع خرائط التحالفات والصراعات الإقليمية في الوطن العربي. وذلك من خلال المقارنة بين معطيات التكوين والانتهاء في مجلس التعاون العربي ودوافع التكامل وأثرها على تماسك دول مجلس التعاون الخليجي. ومحاولة إسقاط موضوع التكامل على الواقع العربي في ظل التحولات والمتغيرات الإقليمية والدولية، على اعتبار أن التكامل العربي سبيل لنهضة إنسانية شاملة في المنطقة العربية.

٢. مشكلة الدراسة وأسئلتها

شهدت المنطقة العربية طوال أكثر من قرن محاولات متكررة للعمل المشترك، وإن انحصر معظمها في النطاق الاقتصادي وفي أضيق الحدود، لكنها لم تستطع الوصول حتى إلى حلم الوحدة الاقتصادية. فقد أصاب بعضها الفشل والجمود كمجلس التعاون العربي، بينما توقفت نجاحات أخرى في نطاقات محدودة كمجلس التعاون الخليجي. وتكمن مشكلة الدراسة في انعكاسات الفشل المتكررة في محاولات التكامل العربي خلال القرن العشرين على إمكانية الوصول إلى التكامل العربي المنشود لدرء المخاطر وتحقيق المصالح، والوصول إلى نهضة إنسانية شاملة في الوطن العربي في المرحلة المقبلة، خاصة في ظل التحولات والمتغيرات الإقليمية والدولية القائمة.

٢,١ أسئلة الدراسة

حاولت الدراسة الإجابة على سؤال رئيس مفاده:

١. ما أبرز صور الاستمرار والانقطاع في خرائط التحالفات والصراعات الإقليمية في الوطن العربي؟

٢. هذا وينبثق عن السؤال الرئيس أسئلة فرعية هي:
٣. ما معطيات التكوين والانتهاء لمجلس التعاون العربي؟
٤. ما دوافع التكامل وأثرها على تماسك مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟
٥. ما الفرق بين مقومات النشوء والانتهاء في مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي؟
٦. هل التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية جديدة في المنطقة العربية؟

٣. أهمية وأهداف الدراسة

٣,١ أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال دراسة وتتبع بعض محاولات التكامل العربي خلال القرن الماضي، ومعطيات التكوين والانتهاء لبعضها، وتأثير عوامل التكامل على درجة التماسك لأخرى.

كما تكمن أهميتها باعتبارها تقوم على دراسة انعكاسات الفشل في محاولات التكامل العربي خلال القرن الماضي على إمكانية إحياء وتطبيق التكامل الشامل على واقع المنطقة العربية في ظل التحولات والمتغيرات الإقليمية والدولية، وما يتطلبه المستقبل من رؤى تحوّل الفرص والفرص الضائعة إلى محرك لامتداد حضاري إنساني متكامل وحيوي، يبقى مهما تأخر تحقيقه هو السبيل إلى النهضة الإنسانية الشاملة في عموم الوطن العربي.

٣,٢ أهداف الدراسة

تسعى الدراسة من خلال مضمونها لتحقيق جملة من الأهداف والممثلة بما يلي:

١. التعرف إلى المعطيات التي أدت إلى تكوين وانتهاء مجلس التعاون العربي.
٢. التعرف إلى أثر دوافع التكامل على درجة تماسك مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٣. مقارنة مقومات النشوء والانتهاء بين مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي.
٤. دراسة مدى إمكانية إحياء حالة التكامل العربي، ومدى إمكانية اعتبارها سبيلا لنهضة إنسانية جديدة في المنطقة العربية.

٤. الطريقة

٤,١ فرضيات الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة والأهداف سالفة الذكر تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها:

" هناك علاقة ارتباطية بين إحياء مشروع التكامل العربي في ظل التحولات والمتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة وخروج المنطقة العربية من أزمتها وتحقيقها لنهضة إنسانية شاملة ".

٤,٢ منهجية الدراسة

تم استخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، إذ استخدم المنهج الوصفي التحليلي في تتبع وتحليل معطيات التكوين والانتهاء في مجلس التعاون العربي، ودوافع التكامل وأثرها على تماسك دول مجلس التعاون الخليجي، وتحليل سيناريوهات مستقبل التماسك في مجلس التعاون الخليجي، كما تم تتبع تدابير التكامل العربي ومقومات النهضة في المنطقة العربية. كما استخدم المنهج المقارن في دراسة عوامل التشابه والاختلاف في معطيات تكوين مجلسي التعاون العربي والتعاون الخليجي، وأسباب الانتهاء السريع لتحالف التعاون العربي، واستمرار تماسك دول مجلس التعاون الخليجي.

٤,٣ هيكلية الدراسة

في معرض الإجابة على تساؤلات الدراسة فقد تم تقسيمها إلى أربعة مباحث وخاتمة

- المبحث الأول: مجلس التعاون العربي تجربة لم تستمر في التكامل العربي

- المبحث الثاني: دوافع التكامل وأثرها على تماسك مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- المبحث الثالث: مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي: مقارنة مقومات النشوء والانتهاء
- المبحث الرابع: التكامل العربي.. النهوض الممكن

٤,٤ المبحث الأول: مجلس التعاون العربي تجربة لم تستمر في التكامل العربي

حينما أسس مجلس التعاون العربي بين الأردن والعراق ومصر واليمن في بداية عام ١٩٨٩، شكل بارقة أمل في التحول نحو عمل عربي مشترك، إذ هدف هذا المجلس إلى تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء، إضافة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا، إلا أن الأوضاع السياسية بعد غزو العراق للكويت عصفت به، وجمد في الربع الأخير من عام ١٩٩٠، وانتهى رسميا عام ١٩٩٢.

- **المطلب الأول: أهداف المجلس ومعطيات التكوين والانتهاء**

ولدت فكرة تأسيس مجلس التعاون العربي في الأردن عام ١٩٨٨، خلال المناقشات التي دارت في منتدى الفكر العربي، إذ قدمت ورقة عمل لإنشاء مجلس التعاون العربي، ليضم بالإضافة لها كل من مصر والعراق واليمن، وقد أشارت الورقة إلى فوائد المشروع على تلك الدول، وكان قد تزامن التوقيع على هذه الاتفاقية مع إعلان قيام اتحاد المغرب العربي بين (المغرب، وتونس، والجزائر، وليبيا، وموريتانيا)، ليشي ذلك بطبيعة المرحلة في تلك الفترة، والتطور الذي أصاب شكل العلاقات العربية- العربية آنذاك (الشمري، ٢٠١٧).

ورغم أن مجلس التعاون العربي اعتبر كيانا اقتصاديا يدفع باتجاه دعم الجهود الوحدوية الاقتصادية العربية (سوق عربية مشتركة)، إلا أن المعطيات التي دفعت لإقامته كانت في جلها معطيات سياسية، منها ما هو خاص بكل دولة من أعضاء المجلس، ومنها ما هو مشترك، فقد كشف الرئيس المصري السابق حسني مبارك بعد حرب الخليج الثانية عما يعتقدها الأسباب الحقيقية التي تقف وراء إنشائه، إذ أشار إلى أن مجلس التعاون العربي كان له هدفان : أحدهما هو توقيع اتفاقية دفاع مشترك، والثانية توقيع اتفاقية أمن مشترك، مضيفا أنها كانت تهدف إلى دمج أجهزة المخابرات بعضها ببعض (دياب مخادمة، ٢٠٠٤) مما يشي بتقارب التفكير السياسي لدى قادة المجلس، والإحساس بالخطر الذي يمكن أن يعد أهم دافع من دوافع قيام مجلس التعاون العربي، في ظل واقع عربي ودولي تسوده الصراعات والحروب.

ولعل الخارطة السياسية للدول الأعضاء والمنطقة في تلك الفترة تعكس الأهداف الحقيقية لعقد هذه المعاهدة ومنها:

كان العراق قد أوشك على نهاية حربه مع إيران التي استمرت ثماني سنوات، والتي حاول أن يعطيها بعدا إقليميا بحمايته " للبوابة الشرقية " للوطن العربي من الغزو الفارسي، لذلك وفي محاولة للاستمرار بدوره القومي بفاعلية من جهة، ومحاولته الثأر ولو معنويا من جهة أخرى؛ لأنه لم يُسمح له أن يكون جزءا من مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رغم حاجته للمؤازرة العربية السياسية أبان الحرب، والتي لم تكن تأتيه إلا من اليمن الشمالي والأردن، فقد وجد في مجلس التعاون العربي بديلا جيدا قد يكون مغنيا عن الآخر، ومن طرف آخر فقد أخذت العلاقات العراقية الخليجية يشوبها التوتر، فالعراق يرى أن دول الخليج لعبت دورا مشبوها وقتئذ في سوق النفط العالمي من ناحية الأسعار وكمية التصدير، واستغلال آبار النفط الحدودية مع العراق(قطيشات، ٢٠٠٩) .

وبالنسبة للأردن فإن التغييرات الإقليمية التي حدثت في أواخر ثمانينيات القرن العشرين لم تقتصر على أمن الخليج فحسب، بل شملت دور الأردن في الصراع العربي الإسرائيلي، ففي عام ١٩٨٨ تم اتخاذ قرار فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية، وبالتالي تغير وبشكل جذري الوضع الاستراتيجي في الصراع، وبدا دور الأردن الاستراتيجي في المنطقة غير واضح، لذلك وفي سبيل الحفاظ على دور الأردن في السياسة الإقليمية وبما يتجاوز مجرد دورها في عملية السلام العربية الإسرائيلية، فإن هذا التحالف قد عزز موقف الأردن الدبلوماسي والعسكري تجاه إسرائيل، وأصبح للأردن من خلاله حلفاء رئيسيين في حالة السلام (مصر) والحرب (العراق) في المنطقة، كما عزز هذا التحالف مع العراق ومصر موقع الأردن تجاه سوريا (Ryan, C. R،1998). ومن جهة أخرى فإن التوتر الأردني والعراقي مع الطرف السوري كان قد تصاعد، فبعدما فشلت الخطوات الوحدوية بين الأردن وسوريا، وتصاعدت الاتهامات المتبادلة بينهما، فسوريا تتهم الأردن بإيواء المعارضة السورية وخاصة التيار الإسلامي منها والمعادي للنظام السوري، والأردن يتهم سوريا بدعمها لمنظمات فلسطينية نفذت بعض التفجيرات في

العاصمة الأردنية. وفي ذات الوقت كان العداء العراقي السوري في أعلى درجاته لدعم سوريا الجانب الإيراني إبان الحرب العراقية الإيرانية، مما دفع الأردن إلى الانحياز للطرف العراقي، علاوة على انتعاش الاقتصاد الأردني إبان الحرب، فقد كان ميناء العقبة الأردني البوابة الرئيسة للعراق في طريقة إلى الخارج، مما قوى الروابط بينهما (قطيشات، ٢٠٠٩).

أما بالنسبة لمصر فقد اعتبرت مجلس التعاون العربي فرصة عظيمة للخروج من عزلتها بعد مقاطعة العرب لها على إثر معاهدة كامب ديفيد بينها وبين إسرائيل في عهد الرئيس المصري أنور السادات عام ١٩٧٩، وبوابة عريضة لاستعادة موقعها ودورها في النظام الإقليمي العربي (البكر، ٢٠٠١)، كما أن الفرصة أصبحت مواتية بينها وبين العراق، فقد أفرزت الحرب مصالح متبادلة بين الطرفين، فالعراق كان يعتمد على السلاح السوفييتي، إلا أن العلاقة توترت مع السوفييت إبان الحرب وتوقف السوفييت عن شحن الأسلحة للعراق، فكان البديل ما لدى مصر من الأسلحة السوفييتية والتي لم تعد بحاجة إليها، الأمر الذي عوض العراق عن التحكم والضغط السوفييتي، وفي المقابل لعب العراق دورا في عودة مصر للحظيرة العربية، فقد قرر كل من الرؤساء صدام حسين وعلي عبد الله صالح والملك حسين قرارا بعدم حضور أية قمة عربية لا تحضرها مصر، في إشارة للقمة الطارئة حول لبنان وفلسطين، والتي كان مقررا عقدها في الدار البيضاء في المغرب في ٢٣ مايو ١٩٨٩، لذا فالمصالح السياسية لكل من مصر والعراق والأردن كانت واضحة في إقامة مثل هذا المجلس(قطيشات، ٢٠٠٩).

واليمن أيضا كان في طريقه نحو القيام بعملية توحيدية بين شطريه الشمالي والجنوبي، وبحاجة إلى دعم عربي. ثم إنه كالعراق كان قد استثني من الدعوة للانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبقي على علاقات متوترة مع السعودية لخلافات حدودية مما جعله يجد في هذا المجلس ملاذاً له (الأفندي، ٢٠٠٣).

بروز تهديدات إسرائيلية للعراق بعد انتهاء الحرب العراقية- الإيرانية، خاصة بعدما تبين أن العراق ازداد قوة في مجال التسليح والتصنيع العسكري، وكثر الحديث عما يسمى" المدفع العملاق" "والقنبلة الذرية العراقية"، فبدأت الصحف الإسرائيلية تنشر سيناريوهات لضربات عسكرية إسرائيلية محتملة ضد العراق، قابلها تهديد الرئيس العراقي صدام حسين بأنه سيحرق نصف إسرائيل، لذا فقد حاول العراق أن ينسج حوله سورا عربيا يحظى بعلاقات هادئة مع إسرائيل من جهة مصر والأردن، وبعيدة مثل اليمن (دياب مخادمة، ٢٠٠٤).

وفي تلك الفترة أيضا كان قد أنشئ اتحاد المغرب العربي الذي ضم كلا من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، الذي تأسس في شباط ١٩٨٩ من خلال التوقيع على ما سمي بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي (محمد، ٢٠١١)، وبدأ الحديث حول المجالس الإقليمية يتصاعد، باعتبارها تشكل مرحلة وسطية بين الدول والوحدة العربية المؤطرة في جامعة الدول العربية، والتي لم تفعّل مؤسساتها بشكل ملائم. فازداد الحماس لهذا النمط من التحالفات الإقليمية، باعتبارها خطوات عملية ومقبولة باتجاه الوحدة.

الانتهاء: ولكن وبعد تأسيس المجلس بأشهر معدودة أتت حرب الخليج الثانية لتقضي على هذه التجربة الوليدة، بل وتكشفت حقيقة ضعفها وهشاشتها، فعند تعرضها لأول هزة سياسية فعلية انهارت التجربة. فاجتياح العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠ جاء بعد حوالي ١٧ شهرا على قيام المجلس، ليمتد أثر هذا الاجتياح على المنطقة بأسرها، فتباينت مواقف الأعضاء من هذه الحرب، مما يعكس اختلاف مواقف أعضاء المجلس من هذا الحدث الكبير، ورغم بذل ملك الأردن جهودا جادة في التوسط بين العراق والكويت، ومحاواة إيجاد حل عربي مناسب، وبعدما حصل ملك الأردن الملك الحسين في ٣ آب/أغسطس على موافقة العراق على حل للأزمة في الإطار العربي شريطة امتناع الجامعة العربية عن إدانة العراق التي ستمهد الطريق لتدخل خارجي، إذ أعلنت العراق نيتها سحب قواتها من الكويت في مساء ٣ آب/ أغسطس ١٩٩٠، إلا أن الحكومة المصرية أصدرت بيانا يدين الغزو العراقي للكويت، مبررة صدور البيان بتعرضها لضغوطات كبيرة، مما قاد إلى تصعيد الأزمة لا احتوائها، إلى جانب غضب الملك فهد بن عبد العزيز الذي أصر على انسحاب العراق غير المشروط، تبعه صدور بيان الجامعة العربية الذي أدان الاجتياح العراقي للكويت وطالب بالانسحاب الفوري، مما أحبط الجهود الأردنية وأدى إلى تصلب الموقف العراقي وفتح الأبواب أمام التدخل الخارجي (المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٩١)، لذلك انتهى فعليا هذا المجلس عام ١٩٩٠، وانتهى رسميا من قبل مصر عام ١٩٩٤، ومن قبل الأردن عام ١٩٩٢ بعد تجميد عمله عامين (دياب مخادمة، ٢٠٠٤).

- **المطلب الثاني: الموقف الإقليمي والدولي من مجلس التعاون العربي**

لقد جوبه مجلس التعاون العربي بكثير من الرفض والمعارضة على المستويين الإقليمي والدولي، فنظرت إليه معظم الدول آنذاك على أنه خطر يهددها، وكان من أبرز هذه المواقف ما يلي:

https://doi.org/10.35192/jjoas-h.v30i2.177

قلق إسرائيلي من قيام المجلس، ويعزى إلى عوامل كثيرة منها: المدلول السياسي والأمني للمجلس، الذي يشكل من الناحية الجيو- استراتيجية تهديدا ممكنا لإسرائيل، التي ستكون مطوقة من الجنوب والشرق بقوى عسكرية عربية ذات ثقل، وستكتمل عملية التطويق إذا ما انضمت سوريا إلى المجلس، كما أن الخبرة القتالية العراقية في حال تكاملها مع البناء العسكري المصري، ومع وجود الأرض الأردنية الملاصقة لها يمكن أن تؤدي إلى نوع من التوازن العسكري بين البلدان العربية والكيان الإسرائيلي (الغندور، ١٩٨٩).

الموقف السعودي الذي اعتبر هذا المجلس بمثابة تهديد قد يستهدف تطويق دول الخليج، وخاصة بعد انضمام اليمن للمجلس، كما اعتبرت هذا المجلس محاولة لخلق مجموعة تسعى إلى كسب نفوذ يضاهي نفوذ مجلس التعاون الخليجي (الجابر، ٢٠١٩).

أما الموقف الإيراني فتحكمه عوامل عدة أهمها: قدرة العراق على تعريب الصراع مع إيران، واحتمالات تطور العلاقات الإيرانية- الأمريكية من حيث إعادة تسليح إيران (الغندور، ١٩٨٩).

وكذلك الموقف الأثيوبي فقد أبدت الصومال وجيبوتي رغبتهما بالانضمام لمجلس التعاون العربي (شعبان، ٢٠١٩)، فكان أكثر ما يزعج أثيوبيا هو احتمال انضمامهما والسودان إلى المجلس، لما قد يمثله هذا من تطويق لسواحلها على البحر الأحمر (الغندور، ١٩٨٩).

أما القوى الدولية، وعلى رأسها الموقف الأمريكي، فقد كان انعكاسا للموقف الإسرائيلي، لذلك فالسياسة الأمريكية ستحاول توظيف العلاقات المصرية- الإسرائيلية من أجل نشر مفاهيم التسوية في المنطقة على النحو الذي يخدم مصالحها، وأن هذه السياسة ستعمل أيضا على تكريس أوضاع التبعية الاقتصادية والتقنية من جانب أقطار المجلس للغرب بصفة عامة ولأمريكا بصفة خاصة. أما الاتحاد السوفياتي فلا يشجع أي توجه عربي في المستقبل إلى اللجوء للقوة العسكرية في التعامل مع إسرائيل، لما يعنيه ذلك من خروج عن الإطار العام للسلوك الدولي السوفياتي (الغندور، ١٩٨٩).

٤,٥ المبحث الثاني: دوافع التكامل وأثرها على تماسك مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مجلس التعاون الخليجي، منظمة إقليمية تتألف من ست دول هي: (البحرين، والكويت، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات المتحدة)؛ تأسس هذا المجلس في ٢٥ مايو/أيار ١٩٨١، ليقف وراء تأسيسه دوافع وأسباب اقتصادية وأمنية وسياسية، لعبت دورا متباينا في التأثير على تماسك هذا المجلس. ويتأثر مفهوم التماسك هذا بمدى قدرة الأعضاء الستة في المجلس على العمل معا أو بالتوازي لمواجهة التحديات الداخلية والإقليمية والدولية، وقد مرت حالة التماسك بين دول المجلس بمستويات متغيرة، لتعكس مستويات عالية وأخرى منخفضة، تدفع للتفكير في سيناريوهات مستقبل مجلس التعاون الخليجي.

- **المطلب الأول: عوامل التكامل وأثرها على درجة التماسك في مجلس التعاون الخليجي**

البعد الأمني لتماسك مجلس التعاون الخليجي: إن من المخاوف الأمنية التي يعاني منها مجلس التعاون الخليجي ما يشكل من جهة سببا لزيادة الوحدة ومن جهة أخرى سببا لإضعاف هذه الوحدة، ولعله - أي البعد الأمني- من أبرز أسباب الوحدة التي دفعت نحو تجاوز إرث النزاعات التاريخية والتنمية العسكرية غير المتكافئة والمخاوف من الهيمنة السعودية؛ ولكن كلما هدأت هذه المخاوف ظهرت الانقسامات التي تهدد بتقويض الوحدة. لذلك ورغم أن الدوافع الأمنية كانت من عوامل تكوين المجلس غير المعلنة، إلا أنها لم تفضي إلى تشكيل ميثاق دفاع متبادل. لقد كانت ثورة ١٩٧٩ في إيران، واندلاع الحرب العراقية- الإيرانية من الحوادث الدافعة لتشكيل المجلس، ليلحقها بعد عام تأسيس قوات " درع الجزيرة"، وليظهر التعاضد إثر حرب الخليج عام ١٩٩٠و١٩٩١، وإعلان دول المجلس التزامها عام ٢٠٠٠ بتحالف دفاعي نصه " تعتبر الدول الأعضاء أن أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها كلها"، ليتجلى هذا التعاضد في حرب العراق عام ٢٠٠٣، وثورات ما عرف بالربيع العربي التي هزت العالم العربي بما فيها البحرين عام ٢٠١١، وصولا إلى الحملات العسكرية ضد ما عرف " بالدولة الإسلامية في العراق والشام" في العراق وسوريا، وضد جماعة الحوثيين والموالين للرئيس علي عبد الله صالح في اليمن. إلا أن هذا التعاضد أصبح مهددا أكثر بفعل داخلي تمثل بحصار بعض دول المجلس لقطر إثر خلاف بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة وقطر من جهة أخرى، مما قد يشكل نقطة تحول في حالة التماسك (Martini, 2016).

البعد الاقتصادي لتماسك مجلس التعاون الخليجي: بشكل عام لقد شكل التكامل الاقتصادي مكونا حيويا لتماسك مجلس التعاون الخليجي، وضرورة لاستمرار الاستقرار السياسي والازدهار في الخليج، والذي كان مستساغا أكثر من التكامل

https://doi.org/10.35192/jjoas-h.v30i2.177

الأمني والسياسي، فقد كانت دول الخليج منذ البداية تحاول تصوير تعاونها على أنه ليس تحالفا أمنيا خوفا من إيران والعراق، ووفقا لحساسية موضوع السيادة اعتبر التعاون الاقتصادي أكثر قابلية للتحقق من التنازل عن صنع القرارات بشأن الشؤون الخارجية، أو دمج قدراته العسكرية في قدرة دفاعية مشتركة ومتكاملة بشكل حقيقي.

لقد شكل التكامل الاقتصادي عاملا رئيسا في تماسك مجلس التعاون الخليجي، إذ توافرت أسباب هامة دعمت هذا التماسك وجعلته ضرورة ملحة من أهمها: توافر رأس المال في معظم الدول الأعضاء، وتشابه الأنظمة الاقتصادية لها، وعدم وجود حواجز طبيعية بين دول الخليج وإطلالها جميعا على سواحل الخليج العربي، مما يسهل الاتصال البري والبحري بينها ومن ثم يسهل حركة الأشخاص والبضائع، إلى جانب اعتمادها جميعا على الاستيراد المطلق. إن بيئة المرحلة التي اتسمت ببروز عصر التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وانعكاسات الحرب العراقية الإيرانية دفعت نحو إبرام دول الخليج العربي الاتفاقية الاقتصادية عام ١٩٨١، والتي جددت عام ٢٠٠١؛ لتسهل إقامة منطقة تجارة حرة وإتاحة الوصول إلى أسواق أكبر وتخفيض تكاليف المعاملات، وقد حظي التحرير الاقتصادي ضمن المجلس على دعم التكنوقراط، ونتج عن الاتفاقيات الاقتصادية الموحدة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، ومع ذلك فإن التوحد النقدي بين دول المجلس مازال يبدو بعيد المنال. كما أنه وبالمقارنة مع تكتلات اقتصادية أخرى فإن مجلس التعاون الخليجي مازال متأخرا من حيث مستوى تكامله (يحيى، ٢٠١٣).

البعد السياسي لتماسك مجلس التعاون الخليجي: لقد كانت أهم نقاط الإبقاء على الوحدة في إطار المجلس هو المصلحة المشتركة في الحفاظ على الحكم الملكي، أي الهوية الملكية للدول الست، والاقتصاد النفطي الريعي الذي أتاح للدول الستة تأمين الخدمات والأمن والمنافع لمواطنيها دون المطالبة بضرائب، مما عزز الولاء السياسي لها ودعم استمرار هذه الأنظمة، خاصة في ظل الاتجاه الإقليمي والعالمي للابتعاد عن الأنظمة الملكية كأنظمة حكم. ولكن ومن جهة أخرى تشكل المخاوف المتعلقة بالسيادة العائق الأكبر في وجه هذه الوحدة والتماسك، إلى جانب الاختلاف في مستوى التسامح مع الإسلام السياسي والمشاركة مع إيران، لذلك كان يشكل ذلك عاملا لتوافر قاعدة العمل المشترك من خلال المجلس، وإن كان غير كاف لتحفيز التنازل عن السيادة من خلال الاتفاق على آلية إنفاذ القرارات التي تتخذها أمانة المجلس، لأن الممارسة الفعلية تقتصر على المسائل التي يحصل بشأنها إجماع من الأعضاء، لذلك كانت المخاوف المرتبطة بالسيادة وخاصة ما يتعلق بموضوع الإذعان للمملكة العربية السعودية من أكثر ما يحد من تماسك المجلس، هذا وقد تفاقمت الاختلافات المهددة لتماسك دول المجلس إثر اتهام مجموعة الأنظمة الملكية المناهضة للإسلام السياسي لقطر بعدم التزامها بمبادئ المجلس والتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى في المجلس ودعم منظمات تضر بأمنها، ودعم وسائل إعلام معادية، مما أدى إلى تفاقم الأمر ليصل إلى حد قيام كل من (السعودية، والإمارات، والبحرين) بحصار قطر في ٥ يونيو ٢٠١٧، وقطع العلاقات الدبلوماسية معها والمستمر إلى حين كتابة هذه الدراسة (Martini, 2016).

- **المطلب الثاني: الموقف الإقليمي والدولي من مجلس التعاون الخليجي**

عربيا وإقليميا: تعددت ردود الفعل إثر إنشاء مجلس التعاون الخليجي في فترة شهدت توترات وتغييرات إقليمية عديدة، وتصدع في النظام الإقليمي العربي، فقد أبدى العراق تحفظا نسبيا إزاء مجلس التعاون الخليجي، واعتبر أن أي تعاون أو اتفاقية ينبغي أن تأتي من خلال جامعة الدول العربية، وإن اضطر لاحقا لتأييد قيام المجلس، لكنه من الجهة الأخرى شعر بالاستياء لعدم دعوة العراق ليكون جزءا من هذا المجلس، وفي الوقت الذي رحبت فيه كل من تونس والسودان بقيام المجلس، جاء ترحيب اليمن الشمالي ممزوجا بالحنق وعدّ أن عدم دعوة اليمن للدخول في هذا المجلس إهانة له، في الوقت الذي رفض فيه المجلس طلبا صوماليا بالانضمام للمجلس، وتحفظت كل من سوريا وليبيا على قيام مجلس التعاون الخليجي، خالفهما ترحيب بعد تحفظ مصري- وقد جمدت عضويتها في الجامعة العربية- باعتبارها خطوة طبيعية لإيجاد تكامل بين دول الخليج. أما إيران فقد عارضت قيام تجمع عربي على الساحل الغربي للخليج، وأعربت عن شكها وتحفظها تجاه المجلس (مقروف، ٢٠١٦).

دوليا: وفيما يخص ردود الفعل الغربية فقد جاءت بشكل عام مرحبة وداعمة، وعلى رأسها كل من فرنسا وبريطانيا وبلجيكا والنمسا وهولندا، كما رحبت بقيامه كل من باكستان وتركيا والهند والأمم المتحدة. وأيدت الولايات المتحدة من البداية قيام المجلس الذي تحفظ عليه الاتحاد السوفييتي في البداية فقط، بينما أيدت الصين قيام المجلس (مقروف، ٢٠١٦).

٤،٦ المبحث الثالث: مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي: مقارنة مقومات النشوء والانتهاء

رغم أن في كلا المجلسين كان العامل الاقتصادي الهدف المعلن من قيامهما، إلا أن الهاجس الأمني غير المعلن كان السبب الحقيقي وراء نشوئهما، رغم أن الحاجة لتعريف الهاجس الأمني لكل منهما قد يسهل معرفة أسباب الزوال والاستمرار،

https://doi.org/10.35192/jjoas-h.v30i2.177

لذا فإن سرعة زوال أحدهما خلال عام، واستمرار الآخر رغم مرور ٣٩ عاما. قد يكشف مسوغات ومبررات هذا الزوال وذاك الاستمرار.

- **المطلب الأول: قراءة في معطيات الزوال والبقاء لمجلسي التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي**

في مجلس التعاون العربي تختلف الأنظمة السياسية وأشكال الحكم فيها- رغم تشابه طريقة الحكم- وتختلف المقدرات الاقتصادية والعسكرية والديموغرافية والمكانة السياسية لكل منها، مما قد يؤثر على النظرة إلى الذات والاستعداد الحقيقي للدخول في دائرة اتحاد حقيقي يستلزم تنازلا عن جزء من السيادة أو التخلي عن عنجهية التفرد والسبق هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تاريخ الصراع بين أعضائه مازال حاضرا في الذاكرة، فتاريخ الخلاف العراقي الأردني، والأردني المصري والمصري اليمني ليس ببعيد. بينما في دول مجلس التعاون الخليجي ذات الحكم الملكي، ومع التقارب الاقتصادي والعسكري والديموغرافي إلى حد ما- عدا المملكة العربية السعودية- سهل وجود مقومات الوحدة بين دوله- وخاصة في ظل المحاولات التاريخية السابقة للتوحد فيما بينهم- عملية الاتحاد والتماسك مع التسليم بتقديم الأخ الأكبر وهي المملكة العربية السعودية إلى حد ما.

اختلاف الأجندات السياسية والأولويات السياسية عند دول مجلس التعاون العربي، فالخلافات السياسية الظرفية بين بعض دوله ودول عربية أو إقليمية أخرى، دفعت نحو اختلاف التوافق في أولويات الصراع، والذي بدا جليا في أزمة الخليج الثانية. بينما توافقت وتوحدت إلى حد بعيد دول مجلس التعاون الخليجي على اعتبار إيران العدو والخطر الأول، وربما الأوحد عند بعضها، ليصبح الصراع الخليجي الإيراني صراع وجود، شكل أبجديات التحالفات الخليجية الإقليمية والدولية.

لم تكن مبررات الوحدة في مجلس التعاون العربي قوية كحالها بين دول مجلس التعاون الخليجي، بل لربما كانت آنية في ظل وضع إقليمي متوجه نحو تحالفات أكثر عنصرية وعرقية كالتحالف العربي المغربي ومجلس التعاون الخليجي، والذي- أي مجلس التعاون العربي- ثبتت هشاشته عندما قام الرئيس العراقي صدام حسين بخطوة مصيرية جانحة – احتلال الكويت- دون الرجوع أو استشارة دول المجلس الأخرى، رغم تبعات الأمر على جميع دول المنطقة واصطفافاتها التي قلبت الأمور رأسا على عقب.

ولعل من أهم العوامل المؤثرة كذلك كانت المعارضة الأمريكية والإسرائيلية وأوروبا لنشوء اتحاد بين أعضاء مجلس التعاون العربي، واعتباره مهددا لمصالحهم وأمنهم الذي لا ينفصل عن أمن إسرائيل القومي. وفي المقابل الدعم والتأييد لقيام ونشوء مجلس التعاون الخليجي لتوافقه مع المصالح الأمريكية واعتباره جزءا لا ينفصل عن الأمن القومي الأمريكي.

- **المطلب الثاني: سيناريوهات مستقبل الاستمرار والتماسك بين دول مجلس التعاون الخليجي**

في ظل استمرار التوتر الإيراني وبعض دول الخليج العربي من جهة، وتصاعد وتيرة الخلاف الخليجي- الخليجي والمتمثل في حصار قطر، فإن مستقبل التماسك في مجلس التعاون الخليجي أصبح على المحك، وقد يندرج في إحدى السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول: التفكك وانفراط عقد الوحدة

إن استمرار انتهاج كل من السعودية والبحرين والإمارات سياسات استفزازية تجاه قطر، مثل إرسال القوات أو القيام بمناورات حربية على الحدود أو قبالة الشواطئ القطرية، أو خرق مجالها الجوي، وفي المقابل تزايد تقارب قطر مع تركيا وإيران، قد يدفع ذلك قطر نحو اتخاذ قرار الانسحاب من مجلس التعاون، ولعل من منبات ذلك انسحاب قطر من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) على نحو مفاجئ في الأول من يناير ٢٠١٩، مما قد يشي باحتمالية سعيها إلى تأسيس تجمع دولي لمنتجي الغاز الطبيعي، وكذلك إنهاء مشاركة قطر في قوات التحالف في عاصفة الحزم في اليمن عام ٢٠١٧ بدعوى قيامها بممارسات تعزز الإرهاب (حرزلي وآخرون، ٢٠٢٠).

وما قد يدعم سيناريو التفكك ما جاء على لسان وزير مجلس الشورى والنواب البحريني غانم البو عيني لصحيفة الحياة السعودية في ٢٠١٦ قائلا: إن ملف الاتحاد الخليجي سيكون حاضرا للمناقشة في قمة المجلس التي تستضيفها بلاده شهر كانون الأول المقبل، مؤكدا أن الاتحاد الخليجي قد يتم من دون سلطنة عمان، وأضاف: أن الاتحاد الخليجي في حال إقامته سيكون متقدما كثيرا عن مجلس التعاون (رأي اليوم ،٢٠١٦).

https://doi.org/10.35192/jjoas-h.v30i2.177

كما أن إنشاء المجلس التنسيقي السعودي الإماراتي في مايو/ أيار ٢٠١٦، والذي وضع فيه رؤية مشتركة للتكامل بين البلدين اقتصاديا وتنمويا وعسكريا عبر ٤٤ مشروعا استراتيجيا مشتركا، وذلك من خلال " استراتيجية العزم" (24.are، 2018) قد يعد خطوة نحو تعميق الفجوة بين دول مجلس التعاون، والذي قد ينبئ بقرب تفوق الاتفاقيات الثنائية على حساب التعاون الجماعي، مع العلم أنه قد تم استثناء البحرين الحليف الثالث للثنائي السعودي الإماراتي.

السيناريو الثاني: استمرار الجمود والتعثر

فاستمرار حصار قطر للسنة الثالثة، واستمرار تبادل الاتهامات والمناكفات وقطع العلاقات بين أطراف الأزمة، ولجوء قطر لتقديم شكواها لمنظمات دولية كمنظمة الطيران الدولية ومنظمة التجارة الدولية، وغيرها من خطوات التصعيد المستمر، يشير إلى صعوبة تنشيط التعاون بين أطراف الأزمة في الوقت الراهن.

ولكن يشير أيضا إلى عدم إقدام أي من الأطراف إلى فك الارتباط مع الآخر، وقد يدفع إلى ذلك الموقف الأمريكي الذي قد لا يقبل بانفراط عقد مجلس التعاون في المرحلة الراهنة، فمازال أمن الخليج وتماسكه مصلحة أمريكية وجزءا لا يتجزأ عن أمنها القومي، كما أنها – أي أمريكا- لن تسمح لإيران باستغلال الأزمة لتفتيت منظومة مجلس التعاون الخليجي، والذي يعني خسارة واشنطن لحلفائها الاستراتيجيين في الخليج الغني بالثروات النفطية والغازية (أحمد عبد العال، ٢٠١٨).

السيناريو الثالث: الانفراج وحل الأزمة

يقوم هذا الاحتمال على انتهاء الأزمة الخليجية بتحسن العلاقات الخليجية- الخليجية، مع السماح لقطر بلعب دور إقليمي والقيام بدور الوسيط بين إيران والخليج، وهو ما قد يرضي الدوحة من جهة بلعب دور إقليمي، ويرضي دول الخليج وخاصة الإمارات التي يرى محللون أن تقليص النفوذ القطري كان دافعها الرئيس من هذه الأزمة، تصديا لنفوذها المتنامي وإعلامها الضخم، فالإمارات تقدم نفسها قوة إقليمية جديدة ذات قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية، لذلك وبدعم أمريكي قد يتم دفع عملية التفاوض للوصول إلى حل وسط يرضي الجميع، ولكن في الاتجاه الآخر فإن تحقق هذا الاحتمال لا يعني دوامه، فمازالت مؤججات الخلاف قائمة (أحمد عبد العال، ٢٠١٨).

٤,٧ المبحث الرابع: التكامل العربي. النهوض الممكن

يتكرر السؤال عن إمكانية تحقيق نهضة جديدة يكون التكامل العربي بؤرتها في ظل التحولات والمتغيرات الإقليمية والدولية، كما يتسابق المفكرون والمحللون في طرح أشكال النهضة القادمة، ورغم حسن توصيف الجميع لحالة التشرذم التي يحياها العالم العربي والاستباحة الخارجية وتعثر التنمية بكل جوانبها، ودقة تحديد معوقاتها ابتداء من عدم توافر الإرادة الحقيقة لدى النخب الحاكمة لتحقيق هذا التكامل، مرورا بضعف الحالة الشعبية وافتقارها لبوصلة المسار نحو الأهداف ، وشرذمة الحالة الفكرية وتنازعها لدى النخب الفكرية، إلى غيرها من الأسباب والمعوقات البينية، مع ذلك تبقى حصيلة المحاولات الفكرية والعملية في طريق محاولة النهوض بفكرة التكامل العربي على ضعفها وإخفاقاتها، تبقى تمثل البداية التي قد تبنى عليها المحاولات القادمة.

- **المطلب الأول: التكامل: المفهوم- المقومات والأنواع (تأصيل نظري)**

ورد تعريف التكامل أو الاندماج في الموسوعة السياسية على أنه حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء أو أطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاما، بحيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها، وتشير كلمة تكامل أو اندماج أحيانا إلى عملية تحقيق التكامل لا النتيجة ذاتها بالضرورة، ويتكون التكامل بين القيادات ومراكز الثقل والفعل في الأطراف المعنية (الكيالي، ب.د.ت).

إلا أن باحثون أخر قد اختلفوا في تعريف التكامل، نتيجة لاختلاف الزاوية التي ينظر منها كل باحث لظاهرة التكامل، ولعل من أبرز التعريفات التي وردت فيها هي (حمدوش، ٢٠١٩).

عرف ارسنت هاس التكامل بأنه: العملية التي من خلالها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية والاجتماعية والثقافية نحو مركز جديد، تكون لمؤسساته صلاحيات تجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة، ولها القدرة على صنع القرارات المهمة.

بينما يعرف كارل دوتش التكامل بأنه: الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي.

ويرى حمدوش (٢٠١٩) أن التكامل يعد عملية مستمرة تسعى من خلالها مجموعة من الوحدات الوطنية بدافع الشعور الجماعي لمجتمعاتها، والحاجة في بعض المجالات إلى تفويض بعض وظائفها أو اختصاصاتها لسلطة أعلى، لها القدرة على اتخاذ القرارات في عدة مجالات، وفق اتفاق يقصر هذا التفويض على بعض المجالات، لأنه قد يكون من غير الممكن القيام بوظائف معينة إلا من طرف الدولة، بمعنى أن الهيكل الجديد يملك شرعية قانونية وظيفية تمنحها له الوحدات المشكلة له.

وعليه فإن هناك مقومات للتكامل لا بد من توافرها أو توافر معظمها لتحقيق النجاح المرجو منها (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٩):

- درجة من الهوية أو الولاء المشترك والمصلحة المتبادلة بين الوحدات.
- إمكانية إقامة الاتصال والتفاعل الاقتصادي والاجتماعي بين أطراف التكامل.
- التناسق في المكاسب والخسارة المشتركة، مع التأكيد على أن التكامل قد يعطي زيادة ملحوظة في القدرة السياسية والنمو الاقتصادي والقدرة العسكرية، وكثيرا ما تكون هذه الحوافز حاسمة نحو التكامل.

وقد تتعدد أنواع التكامل ويتدرج تحقيقها أو تحقيق معظمها، ومنه (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٩):

- التكامل الاقتصادي: ويتمثل في تكوين الأسواق الاقتصادية المشتركة، من خلال توحيد التشريعات الضريبية والجمركية، وإزالة العوائق أمام التدفق الحر للسلع والخدمات، وانسياب العمل ورأس المال بين مختلف مناطق السوق.
- التكامل الاجتماعي: وهو عملية نقل الولاءات القومية من مستوى الدولة إلى مستوى فوق الدولة، وتنمية الاتجاهات فوق القومية، أي خلق الوعي فوق القومي.
- التكامل السياسي: وهو عملية إدماج بعض المؤسسات السياسية القومية، ونقل السيادة على السياسة الخارجية إلى أجهزة دولية مشتركة، والتكامل السياسي لا يعني بالضرورة إلغاء الحكومات الوطنية، لكنه يقتصر على نقل سلطاتها في بعض المجالات. وباستثناء نموذج الوحدة الفيدرالية الكامل فإنه لا توجد حاجة إلى مباشرة السيادة الكاملة على السياسات الداخلية للدول الأعضاء.
- التكامل الأمني: ويظهر في عملية الترتيبات الأمنية الجماعية، وينبني على افتراض أن الدول الأطراف تتفق على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بأسلوب التخطيط والتنفيذ والقيادة المشتركة. والاعتقاد السائد أن التكامل الأمني لا يحدث عادة إلا في ظروف الأزمات وتفاقم التهديدات والأخطار المشتركة.
- **المطلب الثاني: التكامل العربي سبيلا للنهضة**

لعله من نافلة القول إنه لم يتح لمجموعة من دول العالم مقومات التعاون والتكامل قدر ما يتوافر للبلدان العربية. ولكن ليس بالضرورة أن يتحول مشروع التكامل في العصر الحالي إلى الوحدة والانصهار في بوتقة واحدة، ففكرة الوحدة قد لا تتناسب ومعطيات الواقع المعاصر، لذا قد يكون مشروع التكامل في هذا الزمان أصح وأنجع من مشروع الوحدة وفق أبعاده المتاحة.

- تدابير التكامل: وفقا لما سبق فإنه يجب التغلب على عقدة الارتهان للدولة القطرية، برسم إستراتيجية جديدة لبناء منظومة عربية فاعلة تعتمد على:

١. تحقيق مصالحة سياسية حقيقية بين الدول العربية على قاعدة الندية والمساواة دون تغول أو تعال، لأن الخلافات العربية – العربية هي مصدر ضعف المنطقة. ولا يمكن بحال إنجاز ذلك الأمر إلا من خلال الوصول إلى معرفة أسباب الخلافات والقضاء عليها.

https://doi.org/10.35192/jjoas-h.v30i2.177

٢. الارتقاء بنمط المؤسسات المكونة للمنظومة العربية، إما بمراجعة البناء المؤسساتي للكيانات الموجودة وتطويرها بما يتماشى مع متطلبات المرحلة وإعادة تشكيلها على أسس صحيحة بعيدة عن المحاصصة أو التغول، أو استبدالها بأخرى فاعلة قادرة على القيام بالدور المطلوب.

٣. إعادة صياغة العلاقات بين الحكومات وشعوبها على قاعدة إعادة السلطة للإرادة العامة، ولا يمكن إجراء المصالحة بين المجتمعات العربية وحكوماتها إلا من خلال العودة إلى عملية اختيار القادة من خلال انتخابات حرة نزيهة ومنتظمة.

٤. تكثيف الجهود للارتقاء بمنظمات المجتمع المدني في المنطقة، والعمل على إدماج الأقليات الدينية والعرقية، والاهتمام بحقوقها منعا لاستغلالها من أي قوى خارجية.

٥. الاستفادة من المشروعات الإقليمية الشرق أوسطية والمتوسطة الأخرى والتي كانت ولا تزال جزءا أصيلا من المحيط الإقليمي، والتي أحرزت نجاحات متميزة على الأصعدة الداخلية والخارجية. وبناء علاقات تعاونية معها على اعتبارها جزء من الدائرة الأولى المحيطة بالفلك العربي، وتقديم المصالح المشتركة ونقاط الالتقاء على أسباب النزاع، على أن تقوم العلاقات على أساس الندية والاستقلالية لا التبعية.

- مقومات النهوض: إن العلاقة بين التكامل والنهضة علاقة متلازمة إذا ما نجح مشروع التكامل، فور تحقق مقومات النهضة والتي يمكن إجمالها في (أديب وآخرون، ٢٠١٥):

١. الإرادة المستقلة: ركنها الأساسي استقلال الإرادة السياسية، أي عدم تبعية الحكم لغير إرادة الشعب ومصلحته، وقد كان هذا مطلب ثورات ما عرف بالربيع العربي، عندما ارتفع صوت الشباب مطالباً بالحرية للفرد والوطن.

٢. العلم المبدع: وهو العلم الذي يحقق شروط الكيان المستقل، ويستلزم إرادة نخب تعمل عن علم بما يريده الشعب الذي تمثل إرادته، فتطلق الطاقات المنتجة لخلق معارف جديدة وإبداع نظريات وتطبيقات تؤدي إلى التقدم المجتمعي والرفاه الإنساني.

٣. القدرة الفعلية: وهي نقيض القدرة الوهمية، وتنبثق عن الإرادة المتحررة من التبعية، والتي تحقق شروط القدرة على ما تريد.

٤. الحياة دائمة التجدد: تتحقق للشعوب ونخبها حياة فاعلة دائمة التجدد عندما تتوفر شروطها وأهمها: مشاركة الجميع في حوار دائم بين كل أفراد الجماعة وفروعها، ليكون المجتمع خلية تفكير في شروط العيش الكريم وطرق تحسينه. ومن وسائل ذلك توسيع مشاركة المجتمع المدني في الشأن العام بأبعاد الاقتصاد والثقافة، وبأبعاد الحكم والتربية.

٥. القيام الذاتي: إذ ينهض كيان فاعل في التاريخ عندما تلتقي الجماعة حول رسالة معينة، ويكون هذا الكيان ثمرة جهودها من حيث هي جماعة حية دائمة التجدد ذات قدرة مستقلة، تعمل بعلم وبشروط الإرادة الحرة. وهذا يعني بمفهوم الواقع دولة مستقلة.

وقد يكون التحول نحو الحكم الصالح على الصعيد القومي في الوطن العربي من خلال الانتقال من نسق التعاون الإقليمي للحكومات، إلى جملة من ترتيبات الحكم الإقليمي الديمقراطي الجامع للشعوب العربية، الذي قد يقترب بأعضائه من الاندماج في وحدة حضارية قوية وربما سياسية .

٥. الاستنتاجات

وفقا لما تم دراسته في المحاور السابقة، في محاولة لتتبع فرضيتها والإجابة على التساؤلات التي دارت حول مقومات النشوء والانتهاء في خرائط بعض التحالفات في الوطن العربي، ومدى إمكانية تحقيق التكامل العربي كسبيل لنهضة إنسانية جديدة في المنطقة العربية، فقد توصلت الدراسة إلى أنه " هناك علاقة ارتباطية بين إحياء مشروع التكامل العربي في ظل التحولات والمتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة وخروج المنطقة العربية من أزمتها وتحقيقها نهضة إنسانية شاملة ".

وعليه فقد خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات يمكن إجمالها فيما يلي:

https://doi.org/10.35192/jjoas-h.v30i2.177

أن المنطقة العربية كان لها نصيب من محاولات التكامل العربي الإقليمي في القرن الماضي، ابتداء من إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، ومحاولات أخرى في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، منها مجلس التعاون العربي، ومجلس التعاون الخليجي. وأن سرعة انتهاء تكتل مجلس التعاون العربي بعد عام على تأسيسه، يعكس هشاشة وضعف مقومات إنشائه، واختلاف الأجندات والأولويات السياسية لأعضائه، إلى جانب تباين المقدرات الاقتصادية والعسكرية والديموغرافية والمكانة السياسية لكل منها، مما يعكس حقيقة الاستعداد للاندماج في اتحاد حقيقي يستلزم تنازلا عن جزء من السيادة، أو التخلي عن عنجهية التفرد، هذا إلى جانب دور الرفض الأمريكي والإسرائيلي بالسماح لهذا التكتل بالاستمرار.

١. رغم توافر عوامل التكامل الأمنية والاقتصادية والسياسية التي دفعت نحو تأسيس مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها ذات العوامل التي لم تمكن المجلس من الوصول إلى حالة التكامل الشامل. ففي ظل تصاعد الخلافات الخليجية-الخليجية، واستمرار حضور الخطر الإيراني، وتباين موقف دول الخليج منه، فإن المهددات على مستقبل تماسك هذا المجلس لاتزال حاضرة. والتي وضعت الحالة الخليجية أمام سيناريوهات عدة أخطرها احتمالية التفكك وانفراط عقد المجلس، في ظل مواقف متصادمة وحوادث مهددة وتصريحات نارية تزيد اشتعال نار الخلاف وتزيد الطين بلة، حتى أنها تجعل احتمالية السيناريوهات الأخرى إن حدثت والمتمثلة باستمرار الجمود والتعثر من جهة أو الانفراج والحل من جهة أخرى تقترب إلى حد كبير من السيناريو الأول إن لم تعالج الأزمة من جذورها، وهو ما يبدو مستحيلا في ظل المعطيات القائمة.

٢. أن التكامل العربي وفي ظل التحولات الإقليمية والدولية المعاصرة قد يكون ممكنا إذا ما أزيلت معوقاته، وخاصة عدم توافر الإرادة الحقيقة في ذلك لدى النخب الحاكمة، والاستباحة والتبعية الخارجية. والأخذ بتدابير التكامل ومقومات النهضة من جديد. أو من خلال استعادة الشعوب والنخب الفكرية لدورها الرائد في تحقيق تطلعاتها وآمالها وطموحاتها، والوقوف في وجه مانعيها في الداخل والخارج.

٦. التوصيات

١. تأسيس هيكل إقليمي جامع وجديد تقر له الوحدات السياسية الوطنية بصلاحيات حقيقية تجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة، ولها القدرة على صنع القرارات المهمة، وتمتلك التفويض في بعض المجالات، أي أن يمتلك الهيكل الجديد شرعية قانونية وظيفية تمنحها له الوحدات المكونة له. وأن يمتلك الهيكل الجديد أدوات تنفيذية ملزمة للأعضاء، أي يمتلك الهيكل القوة التنفيذية القادرة على إجبار الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها. على أن يكون هناك تناسق في المكاسب والخسارة بين دول الهيكل الجديد.

٢. تعميق المصالحة بين المجتمعات العربية وحكوماتها، وتعميق القومية العربية كرابط مشترك بين الدول الأعضاء وشعوبها.

٣. العمل على حل المشكلات الإقليمية بين الدول العربية وجيرانها من خلال الهيكل الجديد، لتقوية الموقف العربي وتوحيده.

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

المراجع

أديب، نعمة وآخرون. (٢٠١٥). **التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية، تقرير الأمم المتحدة**. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا).

الأفندي، محمد. (٢٠٠٣). **الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية لانضمام الجمهورية اليمنية إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية**. ط١، صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.

الجابر، خالد. (٢٠١٩). **أزمة الخليج إعادة تشكيل التحالفات في منطقة الشرق الأوسط**. ط١، قطر: دار الوتد.

حرزلي، أميرة وآخرون. (٢٠٢٠). **أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي**. ط، مصر: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية.

حمدوش، رياض. (٢٠١٩). **مفهوم التكامل وأهدافه.** *الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية*. تم استرجاعه من الموقع: Politics-dz.com.

شعبان، محمد. (٢٠١٩). **معلومات عن مجلس التعاون العربي الذي مات قبل أن يولد في ذكرى تأسيسه.** تم استرجاعه من الموقع: elmogaz.com.

الشمري، رائد. (٢٠١٧). **العلاقات السياسية الأردنية- المصرية (١٩٨٢-١٩٩١).** *مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية*، جامعة بابل.(٣٢)، ٦٦٥ -٦٨٦.

عبد العال، أحمد. (٢٠١٨). **العلاقات القطرية- الإيرانية: هل يتفكك مجلس التعاون الخليجي.** *المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية*، مصر، تم استرجاعه من الموقع: Democratic.de

الغندور، طارق. (١٩٨٩). **ندوة مجلس التعاون العربي القاهرة.** *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٢٤(١٢)، ١٤٧ -١٥٤.

قطيشات، ياسر. (٢٠٠٩). **العلاقات السياسية الأردنية- العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي: من أيدولوجيا القومية إلى النزعة القطرية ١٩٥٢- ٢٠٠٤.** ط١، عمّان، الأردن: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.

الكيالي، عبد الوهاب. (ب.د.ت). **الموسوعة السياسية الجزء الأول.** بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

مخادمة، دياب. (٢٠٠٤). **مجلس التعاون العربي تجربة لم تكتمل.** تم استرجاعه من الموقع: Aljazeera.net.

مقروف، محمد. (٢٠١٦). **المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية** [أطروحة دكتوراة غير منشورة] . جامعة الجزائر، الجزائر.

محمد، محمد. (٢٠١١). **التنظيم الإقليمي في العالم العربي: مجلس التعاون الخليجي أنموذجا** [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة القدس، القدس، فلسطين.

المملكة الأردنية الهاشمية. (١٩٩١). **الكتاب الأبيض.** ط١، عمان، الأردن.

الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. (٢٠١٩). **نظريات التكامل الدولي.** تم استرجاعه من الموقع: Politics-dz.com.

رأي اليوم. (٢٠١٦). **توجه خليجي جدي لتأسيس " اتحاد" على أنقاض مجلس التعاون.** تم استرجاعه من الموقع: Raialyoum.com.

24.are . (2018). **استراتيجية العزم تكامل إماراتي سعودي.** تم استرجاعه من الموقع: https://24.ae/article/445473/

يحيى، سعاد. (٢٠١٣). **تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة** [رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

References

Martini, J.، Wasser, B., Kaye, D. D., Egel, D., & Ogletree, C. (2016). **The Outlook for Arab Gulf Cooperation. Rand Corporation**. Retrieved from www.rand.org.

Ryan, C. R. (1998). **Jordan and the rise and fall of the Arab Cooperation Council**. *The Middle East Journal,* 386-401.